آخر كلام

الديمقراطية والاستثمار

هذه مقالات كتبها الاستاذ اسماعيل صبرى عبدالله وزير التخطيط الأسبق والمتفرغ حاليا لمعالجة قضايا بلاده رئيسا لمنتدى العالم الثالث ونحن ننشرها كما هي وسنجد من بين ثناياها: مصرى فلاح صعيدى أصيل ينطق بلسان مثقف بخِبرة ووعى مشكلات مصر، وهو يقول عن:

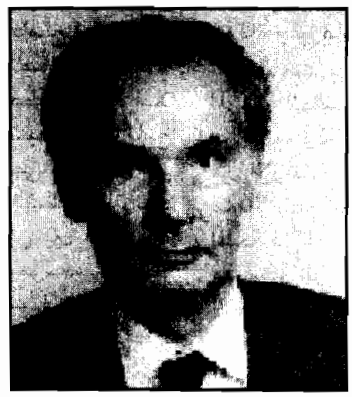

بقلم

إسماعيل صبرى عبدالله

الديمقراطية

أنها لا تستقر وتنتشر وتتأصل أولا إذا صاحبتها تعبئة الأفكار والجهود على مستوى المجتمع كله للتضنيع والإنتاج المتجدد والشامل الذى نسميه بالتنمية.

ولا يمكن أن تنجح تنمية شاملة بدون حياة ديمقراطية وحتى نكسب معارك ضارية ضد الفقر والجهل والمرض والفساد والتعصب العرقى أو القبلى أو الدينى يجب أن نتخلص نهائيا من المقارنة من حيث الأهمية بين التحرير الاقتصادى والاجتماعى من جهة والتحرر السياسى من جهة أخرى.

يجب أن نعى ونؤكد ونردد أنه لاتعارض بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية.

لقد تطور مفهوم التنمية خلال الخمسين عاما الماضية وما زال، بدأ بحديث عن النمو الاقتصادى فى الخمسينات ثم اتضح أن هذا النمو لا يتم إلا بعمل إدارى ومن ثم بدأ فى الستينات من القرن الماضى استخدام تعبير (تنمية) والبعض يفضلون (إنماء) ثم تلا ذلك ثبوت أن التنمية الاقتصادية لن تعرف الوجود الحقيقى إلا بصحبة تغيرات اجتماعية، ومن ثم قال (أهل الأختصاص) التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثم ظهر تعبير(التنمية البشرية) أو (التنمية المستدامة) وهذا ظهر حينما تفجرت قضيتان هما:

الآثار المدمرة للبنية الطبيعية والناتجة عن مشروعات تنمية صناعية، وكانت الثانية هى التسليم بدور البشر الحاسم فى عملية التنمية ومن ثم ضرورة تأهيله علميا وعمليا ليتعامل مع التكنولوجيا الرفيعة....

المستثمر

يعنى الاستثمار فى لغة الاقتصاديين، إنتاج وسائل الإنتاج وبالذات ما يسمى تكوين رأس المال الثابت، وبهذا المعنى يكون الفلاح الذى يشق مصرفا حقليا فى أرضه مستثمرا، فالمصرف رأس مال ثابت من شأنه زيادة الإنتاج، وبالمثل من يدخر من الحرفيين لتوسيع «ورشته» وتوفير مزيد من الأدوات اللازمة للإنتاج مستثمر بدون شك حتى ولو تجاهلت هذا كله حسابات التخطيط القومى، ومن يدخر من دخله ليبنى سكناً أو يشترى شقة مستثمر كذلك.

وعلى الطرف الآخر نجد أن وحدات القطاع العام الصناعية تستثمر سنوياً عشرات الملايين من الجنيهات، وفيما بين هذين الطرفين نجد عدداً لا يستهان به من الأفراد ذوى القدرة المالية يقيمون المبانى أو ينتجون أو ينشئون مصانع صغيرة أو متوسطة، وكل هذا استثمار.

وكان من المفروض لذلك أن تهتم الدولة - حين تستهدف زيادة الاستثمار - بتشجيع كل هؤلاء دون تمييز أو محاباة ولكن ما اتخذ فى السنوات الأخيرة من إجراءات لتشجيع الاستثمار أهمل بصفة عامة أولئك الذين يشكلون فى مجموعهم قوة مصر الذاتية.

وأصبح المستثمر فى نظر المسئولين وفى لغة أجهزة الإعلام كائنا غريبا عن هذا المجتمع(حتى ولو كان مصرى الجنسية) لا يقنع بالمساواة مع بقية المستثمرين ولا يرضيه ربح مقبول ويرفض أن يحترم ما يقرره المجتمع من اولويات ومن ثم فلابد من ترغيبه وتدليله بإعفاءات كاملة وتسهيلات لا حد لها.

نعم نحن نؤكد ضرورة تشجيع الاستثمار ورفع معدلاته بانتظام ولكن هذا التشجيع يجب أن يكون شاملاً على أساس الأولويات التى تمثلها ضرورة الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير وتحقيق التنمية المستقلة والمطردة.

بل إن التشجيع يجب أن ينصرف أولاً وقبل كل شىء إلى القطاع الوطنى بكل مكوناته من قطاع عام وخاص وصغار فلاحين وحرفيين، ثم يأتى الاستثمار الخارجى اضافة للجهد الوطنى وليس تهديداً له أو هدماً لأجزاء منه.

والمستثمر الخارجى له الحق فى الربح المجزى ما دام يضيفه إلى طاقاتنا الانتاجية، فى اطار أهداف، التنمية المحددة، لقد نجحت مصر فى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ١٩٣٧ فهل سوف تعيدها اليوم سعياً وراء سراب؟

الأمن الغذائى

مسخت السلطات - وفى ركابها الاعلام الحكومى - معانى كثيرة من الألفاظ. والحديث عن تعميق الديمقراطية فى كل مرة قيد فيها الرئيس السابق الحريات مثل معروف يغنى عن كل تعليق. وليس الأمر دائما من حيث معرفة الناس بما يقال ويكتب. وهذا شأن تعبير الأمن الغذائى.

فقد نشأ هذا التعبير دوليا أثناء الاعداد لمؤتمر الغذاء العالمى منذ عشر سنوات بمدلول محدد هو توفير الحبوب الغذائية وبصفة خاصة القمح للمدن التى لا تجد كفايتها منها وكذلك لمواجهة تقلبات الحصاد بين عام وآخر.

ومن المعروف أن أزمة الغذاء فى مصر خطيرة تضطرنا إلى استيراد ما يقارب نصف استهلاكنا من المواد الغذائية. وأخطر وجه فى هذا النقص يظهر فى حالة القمح حيث استوردنا بالفعل ٧٥٪ من استهلاكنا. ويعد القمح فى عالم اليوم سلعة سياسية. فالفائض المصدر للسوق العالمية يأتى من دول ثلاث: الولايات المتحدة، كندا واستراليا، وللأولى النصيب الأكبر فى صادرات القمح بإنتاجية عالية متسعة لدرجة أن الحكومة الأمريكية تعطى أحيانا تعويضا لاصحاب الأراضى الذين تدعوهم لعدم زراعته حتى لا تؤدى زيادة الإنتاج إلى انخفاض الأسعار داخليا وعالمياً. وهى بعد ذلك تتدخل لشراء جزء من السعر عن حد معين فى داخل البلاد.

وهى تصدر جزءاً رئيسياً من الفائض بشروط ميسرة باتفاقيات خاصة حتى تتفادى أن يهبط سعر القمح فى السوق العالمية. ولكنها بالطبع تستخدم هذه الاتفاقيات استخداما سياسياً، فتختص بها الدول التى تسير على سياسات ترضى عنها واشنطن. فإذا غضبت على الدولة ألغت تلك الاتفاقيات أو رفضت تجديدها. وهذا ما حدث مع مصر فى نهاية ١٩٦٤ ويباع القمح المستورد على هذا النحو عادة بسعر مدعوم مما يحول دون ارتفاع سعر المحصول المحلى الذى يصبح غير مجز للمزارع فينصرف عن زراعته. وتهمل أجهزة الدولة العناية بزيادة المحصول المحلى ما دام بزيادة إنتاج الحبوب الغذائية. وهذه حقيقة يعرفها كل المسئولين المصريين الذين تعاملوا معها.

لكل ذلك أعطيت بعض دول العالم الثالث أولوية عليا لتوفير الحبوب الغذائية ونجحت فى ذلك. وخير مثال على هذا النجاح أن الهند تنتج الآن ما يكفى لسكانها البالغ عددهم ٦٧٠ مليون نسمة ولتكوين احتياطى ولكن الرئيس السابق لمصر اعلن أن «الأمن الغذائى» بالكامل.. فيما عدا القمح!.